

## استدامة المؤسسات: دراسة بعض المؤسسات الصناعية بولاية سطيف

### Corporate sustainability: a case study of some industrial enterprises in Sétif Province

تاريخ الاستلام : 2021/03/28 ؛ تاريخ القبول : 2021/06/22

#### ملخص

لقد أدرك عدد متزايد من الباحثين على مدى العقود القليلة الماضية أن أنشطة المؤسسة تؤثر على البيئة الخارجية واقتروا أن مثل هذه المؤسسة يجب أن تكون مسؤولة أمام جمهور أوسع من مساهميها فقط. ربما نشأ مثل هذا الاقتراح لأول مرة في سبعينيات القرن الماضي، وأخذ بعض الكتاب الذين يبدون قلقهم تجاه الأداء الاجتماعي والأداء البيئي للأعمال التجارية كعضو في المجتمع ككل اهتماماً بنظرة أوسع لأداء المؤسسات. إن رؤية مؤسسة ما كجزء من نظام اجتماعي واقتصادي أوسع يعني ضمناً أن التأثيرات الداخلية والخارجية يجب أن تؤخذ في الاعتبار، ليس فقط لقياس التكاليف والقيمة التي تم إنشاؤها في الوقت الحاضر ولكن أيضاً لمستقبل المؤسسة نفسها. وفي خضم فجوة أساسية بين التأكيدات النظرية لنموذج الأعمال التجارية المستدامة وأي فحص تجريبي قوي لاعتماده على مستوى المؤسسة نسعى من خلال مقالتنا إلى النهوض بمجال استدامة المؤسسات، حيث نهدف من خلال هذه الورقة إلى بيان مدى تبني المؤسسات الصناعية بولاية سطيف لأبعاد الاستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** الاستدامة، استدامة المؤسسات، خط الأساس الثلاثي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، أصحاب المصلحة، مساءلة المؤسسات، المؤسسات الصناعية.

\* جحنيط أميرة

كورتل فريد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،  
جامعة سطيف 1، الجزائر

#### Abstract

A growing number of researchers over the last few decades have recognized that the activities of an enterprise impact upon the external environment and have suggested that such an enterprise should therefore be accountable to a wider audience than simply its shareholders. Such a suggestion probably first arose in the 1970s and a concern with a wider view of enterprise performance is taken by some writers who evince concern with the social performance and the environmental performance of a business, as a member of society at large. Seeing enterprise as part of a broader socio-economic system implies that internal and external influences must be taken into account, not only measuring the costs and value created in the present but also for the future of the enterprise itself. And in the midst of a fundamental gap between theoretical assertions of a sustaincentric business paradigm and any rigorous empirical examination of its adoption the enterprise level. Through our article, we seek to advance the field of corporate sustainability, as we aim through this paper to demonstrate the extent to which industrial enterprises in Sétif have adopted the dimensions of sustainability.

**Keywords:** sustainability, corporate sustainability, triple bottom line, corporate social responsibility, stakeholders, corporate accountability, industrial enterprises.

#### Résumé

Un nombre croissant de chercheurs au cours des dernières décennies ont reconnu que les activités d'une entreprise avaient un impact sur l'environnement externe et ont suggéré qu'une telle entreprise devrait donc être responsable devant un public plus large que ses actionnaires. Une telle suggestion est probablement apparue pour la première fois dans les années 1970 et certains écrivains qui se préoccupent de la performance sociale et environnementale d'une entreprise, en tant que membre de la société dans son ensemble, sont préoccupés par une vision plus large de la performance de l'entreprise. Considérer l'entreprise comme faisant partie d'un système socio-économique plus large implique que les influences internes et externes doivent être prises en compte, non seulement pour mesurer les coûts et la valeur créés dans le présent mais aussi pour l'avenir de l'entreprise elle-même. Et au milieu d'un fossé fondamental entre les assertions théoriques d'un paradigme d'entreprise durable et tout examen empirique rigoureux de son adoption au niveau de l'entreprise. À travers notre article, nous cherchons à faire avancer le domaine de la durabilité d'entreprise, comme nous visons à travers cet article à démontrer la mesure dans laquelle les entreprises industrielles de Sétif ont adopté les dimensions de la durabilité.

**Mots clés:** durabilité, durabilité de l'entreprise, triple résultat, responsabilité sociale des entreprises, parties prenantes, responsabilité des entreprises, entreprises industrielles

\* Corresponding author, e-mail: [miraman26@hotmail.com](mailto:miraman26@hotmail.com)

## I - مقدمة

العالم بحاجة إلى التغيير، عبارة كثيرا ما تتردد على مسامعنا فكل مشكلات العالم بما في ذلك التغير المناخي والاحتباس الحراري وانتشار الأوبئة والعولمة الخارجة عن السيطرة كانت نتيجة للنظام الاقتصادي السائد. ولأن السوق المعولمة هي القوة المسيطرة على حياتنا وهي التي تفوض القيمة الحقيقية لمجتمعاتنا الانسانية ولكوكبنا، كانت هناك دعوة ملحة لظمر المجتمع داخل النظام الايكولوجي، وقرار أن الأسواق والاقتصادات عبارة عن هياكل اجتماعية ينبغي أن تستجيب إلى الأولويات الاجتماعية والبيئية. واليوم هناك بشكل متزايد اتفاق أن كلمة "الريح" يجب أن تتخطى حدود المنفعة المالية، فتعظيم الربح المالي ودفعه إلى حدود عليا يوفر المنتجات والخدمات وفرص العمل، ولكنه في المقابل يقلل أيضا المنفعة الاجتماعية في العالم الواقعي، وبالتالي نحن بحاجة إلى المال، لكننا أيضا بحاجة إلى عالم آمن ونظيف وكريم. ولقد استطاع البعض والأجدر بتسميتهم المتفائلون بملاحظة أن البراغمية التي تميز المؤسسة وواقع الخسائر التي تضر بالحياة اليومية للمواطنين سوف تؤدي إلى وعي معمم بضرورة معارضة عادات الانتاج والاستهلاك الحالية وقواعد الحياة المتبعة، فالاستمرار في أنماط الانتاج والاستهلاك الحالية يتطلب منا حسب الحسابات ثلاث أضعاف كوكبنا الأرض، لذلك تحتاج المؤسسات إلى نهج أوسع وأكثر تطورا يركز على دورة الحياة الكاملة للمنتجات والخدمات والموارد ومعرفة كاملة لأثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (2002) مجموعة من الالتزامات بشأن الانتاج والاستهلاك المستدامين وتغيير الأنماط التقليدية. وفي هذا السياق أصبحت الاستدامة كلمة طنانة في المؤسسات الكبيرة والصغيرة، فالعديد منها صنفت الاستدامة كأولوية رئيسية للمضي قدما، والمؤسسات الأخرى تحت الضغط لإظهار كيف تخطط للالتزام، واليوم عند تصفحنا لمواقع الويب الخاصة بالمؤسسات أو تقاريرها الرسمية غالبا ما نجد إشارات إلى الاستدامة، حيث جلبت السنوات القليلة الماضية زيادة هائلة في الاشارات إلى استدامة المؤسسات والاستراتيجيات المستدامة، وأصبح هناك اهتمام متزايد بهذه المواضيع في الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية وشهدت نموا ملحوظا، وتطور وعي المستثمرين بالاستدامة كاستراتيجية أعمال قابلة للتطبيق، وتثير هذه الزيادة في الاهتمام العلمي الاشكالية التي تتناولها هذه الدراسة والمتمثلة في:

**ما مدى تبني أبعاد الاستدامة في المؤسسات الصناعية بولاية سطيف؟  
فرضيات الدراسة:**

تقوم الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

هناك تباين في تبني أبعاد الاستدامة في المؤسسات الصناعية محل الدراسة.  
وهذه الفرضية تنفرع إلى:

- 1- هناك تباين في تبني أبعاد الاستدامة في المؤسسات الصناعية محل الدراسة يعزى إلى طبيعة ملكيتها وحجمها.
- 2- هناك تباين في تبني أبعاد الاستدامة في المؤسسات الصناعية محل الدراسة يعزى إلى تاريخ مزاوله نشاطها وشكلها القانوني.
- 3- هناك تباين في تبني أبعاد الاستدامة في المؤسسات الصناعية محل الدراسة يعزى إلى قيامها بنشاط التصدير وإلى امتلاكها إلى قسم خاص بالتنمية المستدامة.

### أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المدروس، حيث أصبحت الاستدامة أكثر أهمية لجميع المؤسسات في جميع الصناعات، وهناك اتفاق يتأكد مع مرور الزمن أن استراتيجية الاستدامة ضرورية للتنافس اليوم، وستكون كذلك في المستقبل.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى فهم أفضل لمفهوم استدامة المؤسسات وتطوره، والموضوعات والمفاهيم ذات الصلة، وإلى بيان مدى تبني المؤسسات الصناعية بولاية سطيف لأبعاد الاستدامة.

**منهجية الدراسة:**

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث من أجل اتمام الدراسة بجانبها النظري قمنا بمسح مكتبي والكتروني من خلال الوقوف على ما تناولته مختلف المراجع والمصادر المتوفرة، أما في الجانب التطبيقي للدراسة اعتمدنا على الاستبيان بدرجة كبيرة، وبالرجوع إلى سياق البحث الموضح أعلاه فإن المؤسسات الصناعية بولاية سطيف تمثل مفردات مجتمع الدراسة والذي يبلغ عددها 4103 مؤسسة بحيث تشمل مؤسسات مصغرة، صغيرة، متوسطة وكبيرة وهذا حسب احصائيات 2018/12/31، والعينة تم اختيارها من المؤسسات التي توظف 10 عمال فما فوق وتم استثناء المؤسسات المصغرة التي توظف أقل من 10 عمال وذلك راجع إلى العديد من الأسباب أهمها أنها حديثة النشأة وهي في الغالب مؤسسات فردية لم تتجاوز بعد مرحلة الانطلاق مما يجعلها لا تفكر في تبني الاستدامة، وبانقاص عدد المؤسسات المصغرة والتي يبلغ عددها 3816 مؤسسة يتبقى لنا 291 مؤسسة، ولأنه يتعذر علينا إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة نظرا إلى مجموعة من القيود المفروضة علينا من بينها جائحة الكوفيد-19 وفترة الحجر التي فرضت علينا بسبب انتشار فيروس كورونا والتي تزامنت مع فترة البحث، وأيضا رفض بعض المؤسسات التعاون أو جهلها بالموضوع ألزمتنا اختيار عينة قدرت بـ 100 مؤسسة تنشط في ولاية سطيف، واخترنا أسلوب العينة الاحتمالية في اختيار المؤسسات، والاستبيان كان موجه إلى المديرين التنفيذيين في المؤسسة لدرائتهم ومعرفتهم الواسعة بكل الأمور والجوانب المختلفة للمؤسسة، وكان بمعدل استبيان واحد لكل مؤسسة، وتم استرجاع 76 استبانة بنسبة 76%، وتم استبعاد 26 استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل الاحصائي، وتحليل نتائج الدراسة اعتمدنا على برنامج التحليل الاحصائي SPSS النسخة 25، واعتمدنا على مجموعة من الأدوات الاحصائية المناسبة.

من مفهوم تاريخي، أظهر تركيز وتطوير الاستدامة والتقارير ذات الصلة عدة تحولات في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وأشارت الدراسات في الغالب إلى التقارير الاجتماعية، بينما في التسعينات كانت التقارير البيئية في مركز الاهتمام، بعد مطلع الألفية تحولت المصطلحات في الغالب إلى تحليل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أو تقارير الاستدامة، حيث يرتبط هذا الاتجاه ارتباطا مباشرا بتطوير ووضع المعايير الطوعية من قبل مبادرة اعداد التقارير العالمية (مبادرة الابلاغ العالمية GRI)، ووفقا لـ Aras & Crowther هناك مراحل مختلفة من النضج تعكس اعتماد استدامة المؤسسات CS أو الالتزام بالاستدامة، في البداية بدأت المؤسسات في الانخراط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والمرحلة الثانية تسمى احتواء التكلفة حيث قامت المؤسسات بإعادة هندسة الأعمال التجارية لتقليل استهلاك المياه والطاقة مما يقلل التكاليف ويحسن الأداء المالي، بينما تعد مشاركة أصحاب المصلحة هي المرحلة الثالثة أين بدأت المؤسسات تظهر اهتمام متزايد برضا العملاء والموظفين والموردين وأطراف أخرى، والمرحلة الرابعة تمثلت في التواصل حول هذه المبادرات من خلال تطوير تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والمرحلة الأخيرة هي الاستدامة التي من شأنها أن تنطوي على تغييرات جذرية في ممارسة الأعمال وقدر كبير من إعادة هندسة العمليات<sup>(1)</sup>.

## 1. المفاهيم ذات الصلة باستدامة المؤسسات:

ما نلاحظه مما سبق ومن مراجعة الأدبيات أن استدامة المؤسسات نشأ من مساهمة أربعة مفاهيم أساسية، ناقش أدناه كل مفهوم وعلاقته باستدامة المؤسسات.

### 1.2. الاستدامة:

الاستدامة مصطلح أصبح موجودا في كل مكان في خطاب العولمة وفي خطاب المؤسسات، وبالطبع فالاستدامة مسألة مثيرة للجدل. وتتعلق بشكل أساسي بالخيارات التي يتخذها الأشخاص والعواقب المرتبطة بها، ويشير اسماعيل سراج الدين إلى أن الناس هم الأدوات وهم المستفيدون، وكذلك الضحايا من جميع أنشطة التنمية وتعد الاستدامة والتنمية المستدامة أشياء كثيرة للكثير من الناس وينظر إليها بشكل مختلف على أنها عنوان، رؤية، رسالة، هدف وتفويض، أو مبدأ وحيلة تسويقية، قيد ومعايير وحركة، ويقدم مركز أبحاث التنمية العالمية تقارير لأكثر من 100 تعريف<sup>(2)</sup>، وفي تعريف وصف المعنى الواسع للمصطلح جاء فيه أن " الاستدامة تهتم بتأثير الإجراءات المتخذة في الوقت الحاضر على الخيارات المتاحة في المستقبل"<sup>(3)</sup>. كما ينظر للاستدامة على أنها نموذج للتفكير في المستقبل حيث تكون الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية متوازنة ترسي المثل والمبادئ الكامنة من ورائها على مفاهيم واسعة مثل المساواة بين الأجيال والمساواة بين الجنسين، والتسامح والعدالة الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر والحفاظ على البيئة. أما التعريف الأكثر شيوعا واعتمادا هو التعريف الصادر عن لجنة بورتلاند التي وصفتها بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"، حيث تؤخذ نقطة البداية على أنها تقرير برونتلاند، لأن هناك اتفاقا واضحا مع هذا التقرير ولأن تعريف الاستدامة فيه وثيق الصلة ومقبول على نطاق واسع. وهناك مزيد من الالتباس يحيط بمفهوم الاستدامة ولكن غالبا ما تفهم على أنها تنطوي على تنمية بطريقة مستدامة وينظر إلى مصطلحي الاستدامة والتنمية المستدامة على أنهما مترادفتان<sup>(4)</sup>:

وكما هو موضح في الكتاب فالاستدامة عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتوجيه التطور التكنولوجي والتغيير المؤسسي لتكون كلها في وئام، وتعزز كل من الامكانيات الحالية والمستقبلية لاحتياجات وتطلعات الانسان. وفي مستقبلنا المشترك أقر المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة أنه لا يمكن تحقيق الاستدامة بالاعتماد فقط على منظمي الحكومات وصانعي السياسات، وتم التأكيد أن الصناعة لها دور مهم تؤديه، وجادل المؤلفون بأنه في حين أن المؤسسات كانت دائما محرركات التنمية الاقتصادية، إلا أنها بحاجة إلى أن تكون أكثر نشاطا في موازنة هذا الدافع بالعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، ويرجع ذلك جزئيا إلى أنها كانت سببا لبعض الظروف غير المستدامة، ولكن أيضا لأن لديها امكانية الوصول إلى الموارد اللازمة لمعالجة المشاكل؛

وجاءت استجابة الصناعة لدعوة المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة على مراحل، حيث جاءت أولى مراحل الدعم من غرفة التجارة الدولية عندما أصدرت ميثاق الأعمال من أجل التنمية المستدامة، وتبع ذلك اصدار كتاب Stephen Schmidheiny بعنوان تغيير المسار، ثم انشاء مجلس الأعمال للتنمية المستدامة، ومنذ ذلك الحين تقدم العديد من قادة الأعمال والمؤسسات لإظهار دعمهم لمبادئ الاستدامة<sup>(5)</sup>.

### 1.2. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

مثل الاستدامة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي الأخرى محل جدل واسع، ويتناول المفهوم دور الأعمال في المجتمع. والنقاش حول مسؤولية المؤسسات استمد جذوره من الموضوع للكاتب Howard R. Bowen الذي حدد ثلاث تيارات، تيار

أخلاقيات الأعمال، تيار الأعمال والمجتمع، والتيار المنفعي والاستراتيجي، و Archie.B Carroll المنتمي لتيار الأعمال والمجتمع تناول مسألة حقل المسؤوليات الذي مثله على شكل هرم، فحسب Carroll مسؤولية المؤسسات تكون متسلسلة عبر أربعة مستويات حيث تشكل قاعدة الهرم المستوى الأول الذي يمثل المسؤوليات الاقتصادية والتي تعكس تحقيق المؤسسة فائدة اقتصادية من أجل الاستمرار، وثانياً المسؤولية القانونية والمستوى الثالث يعبر عن المسؤولية الأخلاقية التي تجسد في فعل ما هو صحيح وتفادي الخطأ، وفي الأخير أي أعلى الهرم توجد المسؤولية الإنسانية التي تعكس مساهمة المؤسسة في المجتمع وتحسين نوعية الحياة والأعمال الخيرية<sup>(6)</sup>.

والمؤكد أن هناك اختلاف في رؤية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وهذا الاختلاف أدى إلى اختلاف في التعريف، وربما تكون الحجج المؤيدة لمديري المؤسسات الذين يتحملون مسؤولية اتجاه المجتمع مستمدة من أربع نظريات فلسفية<sup>(7)</sup>:

أ. **نظرية العقد الاجتماعي:** حيث أن المبدأ المركزي لهذه النظرية هو أن المجتمع يتكون من سلسلة من العقود الصريحة والضمنية بين الأفراد والمنظمات والمؤسسات، وتطورت هذه العقود بحيث يمكن إجراء التبادلات بين الأطراف في بيئة من الثقة والوئام، وحسب هذه النظرية تدخل المؤسسات كمنظمات في هذه العقود مع أعضاء آخرين في المجتمع وتحصل على الموارد والموافقة المجتمعية للعمل مقابل السلوك الجيد؛

ب. **نظرية العدالة الاجتماعية:** تعتبر هذه النظرية تباين (وأحياناً وجهة نظر مناقضة لنظرية العقد الاجتماعي) وتهتم بإشكالية كيف ووفقاً لأي مبادئ يتم توزيع المنتجات في المجتمع؟ والتي تعني هنا الثروة والسلطة وأشياء أخرى غير ملموسة، ويجادل أنصار هذه النظرية بأن المجتمع العادل هو المجتمع الذي يتم فيه مراعاة احتياجات جميع أفراد المجتمع وليس فقط أولئك الذين لديهم السلطة والثروة، ونتيجة لذلك يحتاج مديرو المؤسسات إلى التفكير في كيفية توزيع هذه المنتجات بشكل مناسب في المجتمع؛

ت. **نظرية الحقوق:** إن حقوق الإنسان الأساسية وحقوق الملكية هي إحدى الحجج في نظرية الحقوق، بمعنى أن حقوق الملكية يجب ألا تطغى على حقوق الإنسان، ومن منظور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات قد يعني هذا أنه في حين أن المساهمين في مؤسسة ما لديهم حقوق ملكية معينة فإن هذا لا يمنحهم ترخيصاً لتجاوز حقوق الإنسان الأساسية للموظفين وأعضاء المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة؛

ث. **النظرية الأخلاقية:** تتعامل هذه النظرية مع الاعتقاد بأن الجميع بما في ذلك مديرو المؤسسات لديهم واجب أخلاقي يتمثل في معاملة الآخرين باحترام، بما في ذلك الاستماع والنظر في احتياجاتهم، يشار إلى هذا أحياناً باسم القاعدة الذهبية؛

وتساهم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في استدامة المؤسسات من خلال تقديم الحجج الأخلاقية حول سبب وجوب عمل مديري المؤسسات لتحقيق الاستدامة، إذا كان المجتمع بشكل عام يعتقد أن الاستدامة هي هدف جدير بالاهتمام فإن المؤسسات لديها التزام أخلاقي لمساعدة المجتمع على التحرك في هذا الاتجاه.

### 3.2. أصحاب المصلحة:

في مرحلة أخرى ظهر مفهوم أصحاب المصلحة في أعمال كل من Bearles & Means، Brnard 1938، Tawney 1948، Kapp 1950، Boulding 1953، وآخرين، في حين ظهر المصطلح لأول مرة من طرف معهد ستانفورد للأبحاث عام

1963 في الوم أ وعرفه المعهد "بالجماعات التي بدونها تتوقف المؤسسات عن العمل"، وركز باحثون آخرون على العلاقة بين مجتمع الأعمال والعلاقات الاجتماعية أمثال Adams&Boulding ، وفي السبعينات أكد Taylor Bernard على ضرورة الانتقال من نموذج Shareholders إلى نموذج Stakeholders (8).

وبحلول أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كان هناك نقاش بشأن أخذ أصحاب المصلحة بعين الاعتبار والوفاء بالتزاماتهم طويلة الأجل، ونقد وجهة النظر المهيمنة بأن المؤسسة هي جمعية طوعية للمساهمين الذين يملكون المؤسسة، وأنهم هم الأعضاء الوحيدون الذين يجبوا أن يأخذوا في الحسبان، هذه الرؤية الضيقة تحجب حقائق مثل المسؤولية وتلقي الضوء على قضايا مثل تعظيم الأرباح (9)، كما أكد McDonald and Puxty أن المؤسسات لم تعد أدوات المساهمين وحدهم ولكنها موجودة داخل المجتمع وبالتالي تتحمل مسؤوليات تجاه هذا المجتمع كما أن هناك تحول نحو مساءلة أكبر للمؤسسات أمام جميع المشاركين، وينطوي هذا الاهتمام الضمني بتأثيرات الإجراءات التي تتخذها المؤسسة على بيئتها الخارجية على الاعتراف بأنه ليس أصحاب المؤسسة فقط هم من يهتمون بأنشطة تلك المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الآخرين الذين لديهم أيضا درجة من التأثير على تشكيل تلك الأنشطة. وهذا التغيير مهم للغاية لدرجة أنه يمكن القول بأن قوة وتأثير هؤلاء أصحاب المصلحة يصلان إلى شبه ملكية للمؤسسة، وفي الواقع Gray وآخرون تحدوا الدور التقليدي للمحاسبة في الإبلاغ واعتبروا أنه بدلا من نهج الملكية للمساءلة هناك حاجة إلى نهج أصحاب المصلحة، علاوة على ذلك يذهب Rubenstein إلى أبعد من ذلك ويجادل إلى أن هناك حاجة إلى عقد اجتماعي جديد بين المؤسسة وأصحاب المصلحة (10). وعلى الرغم من تقديم مقاربات لمفهوم أصحاب المصلحة فقد كان Freeman من جعل منه شائعا وعرفه على أنه "أي مجموعة يمكن أن تتأثر وتؤثر في نشاط المؤسسة" (11).

إن أحد التحديات الأولى للمؤسسات هو تحديد أصحاب المصلحة، ويبدو أن هناك اتفاقا عاما بين المؤسسات على مجموعة معينة من أصحاب المصلحة، المساهمون والمستثمرون والموظفون والعلماء والموردون وبخلاف ذلك يصبح الأمر أكثر تعقيدا وصعوبة لأنه لا توجد معايير واضحة لتحديد أصحاب المصلحة، ويتفق معظم المؤلفين على أنه إذا أريد لمصطلح أصحاب المصلحة أن يكون ذا معنى فيجب أن تكون هناك طريقة ما لفصل أصحاب المصلحة عن غيرهم، وبافتراض أنه تم تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين، فإن التحدي التالي لمديري المؤسسات هو تطوير استراتيجيات للتعامل معهم، وهذا تحد لأن مجموعة أصحاب المصلحة يمكن أن يكون لديهم أهداف وأولويات مختلفة، ومع ذلك هناك اقرار عام بأن أهداف الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة مشتركة بين العديد من أصحاب المصلحة، وقد تجادل مجموعة قليلة ضد هذه الأهداف؛ وفي مساهمة أصحاب المصلحة في استدامة المؤسسات، تشير هذه النظرية إلى أنه من المصلحة الاقتصادية للمؤسسة العمل في هذا الاتجاه لأن القيام بذلك سيعزز علاقتها مع أصحاب المصلحة مما يساعد المؤسسة على تحقيق أهداف أعمالها (12).

#### 4.2. مساءلة المؤسسة:

إن مراجعة الأدبيات المتعلقة بمساءلة المؤسسات يسمح لنا بملاحظة أنه لا يوجد اتفاق على تعريف المساءلة. حيث قدم Gray تعريفا يعتبر مباشرا للمساءلة باعتباره "واجب تقديم حساب (ليس بالضرورة حسابا ماليا) بمعنى حساب لتلك الإجراءات التي يتحمل الفرد مسؤوليتها" (13).

والأكيد أن هناك الكثير من الارتباك والخلط بين المسؤولية والمساءلة. في حين تشير المسؤولية إلى واجب الفرد في التصرف بطريقة معينة، فالمساءلة تشير إلى واجب الفرد في شرح أفعاله، أو تبريرها والإبلاغ عنها، ولا يجب أن تقتصر المساءلة على النموذج التقليدي الذي يقتصر على العلاقة بين المؤسسة والمساهمين، حيث تدخل المؤسسات في عقود صريحة وضمنية مع مجموعة من أصحاب المصلحة الآخرين كمسألة من الأعمال اليومية ويمكن أن تكون هذه الترتيبات التعاقدية بمثابة أساس لعلاقات المساءلة، وتتمثل مساهمة نظرية مساءلة المؤسسات في استدامة المؤسسات في كونها تساعد في تحديد طبيعة العلاقة بين مديري المؤسسات وبقية المجتمع كما أنها توضح للمجتمع الحجج حول وجوب قيام المؤسسات بالإبلاغ عن أداؤها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي<sup>(14)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تطور مقنع في السعي لتحقيق المساءلة وهو إطار خط الأساس الثلاثي (أو المحصلة الثلاثية The Triple Bottom line) الذي قدمه John Elkington عام 1994 الذي يركز على دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمؤسسة، وظهر إطار عمل TBL كاستجابة لدعوات مساءلة المؤسسات، وذكر Elkington أن TBL كان من المفترض أن يقدم طريقا جديدا ومختلف بشكل جذري للمضي قدما مع المؤسسات التي تتجاوز تركيزها على الأرباح إلى تحسين حياة الناس وصحة الكوكب، ومما لا شك فيه أن هذه الأداة أصبحت مستخدمة على نطاق واسع وتقدم شراكات بين المؤسسات كحل محتمل للانتقال إلى الاستدامة، ومع ذلك هناك العديد من الآراء النقدية الناشئة حول فعالية نموذج TBL كما أكد Norma&MacDonald أن نموذج TBL قد يوفر ستارا من الدخان يمكن للمؤسسات من خلفه تجنب التقارير والأداء الاجتماعي والبيئي الفعال حقاً، وأشار Elkington إلى إطار عمل TBL الخاص به بعد 25 عاما من تقديمه المفهوم مشيرا إلى أن هذا التغيير الجذري قد تم نسيانه إلى حد كبير وتم حصر التفكير الثلاثي الأساس إلى مجرد أداة محاسبية، وهي طريقة لموازنة المقايضات بدلا من فعل الأشياء بشكل مختلف<sup>(15)</sup>.

#### مفهوم استدامة المؤسسات:

يرتبط أصل مفهوم استدامة المؤسسات CS بشكل أساسي بتعريف Brundtland، وهذا ما أكده

Dyllick & Hockerts في تعريفهما لاستدامة المؤسسات على أنها "تلبية احتياجات أصحاب المصلحة المباشرين وغير المباشرين دون المساس بقدرتها على تلبية احتياجات أصحاب المصلحة في المستقبل أيضا"<sup>(16)</sup>.

من هذا التعريف يمكن تحديد ثلاثة عناصر رئيسية لإمكانية استدامة المؤسسات<sup>(17)</sup>:

- إدراك أن الاستدامة الاقتصادية وحدها ليست شرطا كافيا للاستدامة الكلية للمؤسسة، حيث يمكن أن ينجح التركيز المنفرد على الاستدامة الاقتصادية في المدى القصير، ومع ذلك تتطلب الاستدامة على المدى الطويل تلبية جميع الأبعاد الثلاثة في وقت واحد، نظرا لأن الأبعاد الثلاثة لمفهوم خط الأساس الثلاثي مترابطة فقد تؤثر على بعضها البعض بطرق متعددة؛
- يتعلق أحد مكونات CS بالمنظور طويل الأجل الموضح في تقرير Brundtland، في حين تميل المؤسسات إلى المبالغة في التركيز على المكاسب قصيرة الأجل أكثر من التركيز على المدى الطويل ويتعارض هذا الهوس بالأرباح قصيرة الأجل مع روح الاستدامة؛

- استهلاك الدخل وليس رأس المال يعد شرطاً في مجال الأعمال، ومن أجل تحقيق الاستدامة سيتعين على المؤسسات إدارة ليس فقط رأس المال الاقتصادي ولكن رأس المال الطبيعي ورأس المال الاجتماعي.

ولكن بالرغم من الإشادة بهذا التعريف هناك اتفاق أن التعريف يتميز بالغموض من الناحية العملية، فقد وجد أنه لا يوفر أي دليل للعمل، كما يرى الباحثون أن CS مفهوم معقد ويمكن رؤية الدليل في التعريفات الموجودة. كما تظهر مراجعة الأدبيات أيضاً أن هناك غموضاً حول ما إذا كان يجب أن تكون CS بناءً ثلاثي الأبعاد (الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي)، أو ثنائي الأبعاد (الاجتماعي والبيئي) أو مرادف للإدارة البيئية. حيث يحدد بعض العلماء مفهوم CS حصرياً من حيث البعد البيئي أمثال Marshall & Brown ويشير علماء آخرون إلى القضايا الاجتماعية والبيئية مثل Hall & Vredenburg وأخيراً يتفق عدد كبير من العلماء على التعريف الذي يشمل الأبعاد الثلاثة مثل Hart & Milstein وBansal<sup>(18)</sup>.

ونحن نتفق مع هذه المجموعة الأخيرة لذلك من خلال جانبنا التطبيقي اعتمدنا على ثلاثة أبعاد رئيسية (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي).

وفي تأكيد آخر إلى ما تعنيه الاستدامة في المؤسسات، وصفها valente على أنها خطوة نحو التوجه الاستباقي إلى الاستدامة، حيث تحتاج المؤسسات إلى إيجاد طرق لربط الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية باستخدام مناهج منسقة تسخر القدرات المعرفية والتشغيلية الجماعية لأصحاب المصلحة المحليين والعالميين الاقتصاديين والاجتماعيين والبيئيين الذين يعملون كشبكة أو نظام موحد بطريقة ما<sup>(19)</sup>.

من خلال ما سبق نستنتج أن استدامة المؤسسات هي نهج شامل لإدارة المؤسسات التي تركز على خلق وتعظيم القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية طويلة الأجل كاستجابة لتحديات العالم التي تواجه المؤسسات باختلاف خصائصها التنظيمية وهي تترجم مسؤولية التأثير الذي تمارسه المؤسسات على محيطها وتترجم الإدارة الواعية للتأثير والتحول من مؤسسات ذات التوجه الاقتصادي إلى مؤسسات تبني قيمها بوعي من خلال الإدارة الفعالة للتأثير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وكما أن الريح بأي ثمن ليس هو ما يدور حوله البعد الاقتصادي على الإطلاق حيث تشمل الأنشطة التي تندرج تحت الركيزة الاقتصادية الامتثال والحوكمة السليمة وإدارة المخاطر، إلى جانب أن استدامة المؤسسات يشمل الوعي بأن المؤسسة تعمل ضمن إطار عمل أوسع وسط علاقات متبادلة ومعقدة مع العديد من مجموعات أصحاب المصلحة.

## 2. مناقشة النتائج واختبار الفرضيات:

سنحاول من خلال ما يلي مناقشة نتائج الدراسة الميدانية لمعرفة مدى تبني المؤسسة الصناعية بولاية سطيف لأبعاد الاستدامة، وهل هناك تباين في تبني هذه الأبعاد يعزى إلى خصائصها التنظيمية، وبعد الدراسة والتحليل توصلنا إلى ما يلي:

جدول رقم (1): توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط			
النسبة المئوية	التكرارات		
12%	6	مواد البناء سيراميك والزجاج	قطاع النشاط
38%	19	الصناعات الغذائية	
32%	16	الكيميائيات مطاط بلاستيك	
6%	3	قطاع الالكترونيات والأجهزة المنزلية	
2%	1	قطاع صناعات الأدوية	
4%	2	الطباعة والورق	
2%	1	صناعات مختلفة	

استدامة المؤسسات: دراسة بعض المؤسسات الصناعية بولاية سطيف

2%	1	صناعات معدنية
2%	1	صناعة الجلود والأحذية
100%	50	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss25

يتبين من خلال الجدول رقم (01) أن ولاية سطيف تمتلك نسيجاً صناعياً هاماً يشمل كافة فروع النشاطات الصناعية، حيث تنشط المؤسسات الصناعية محل الدراسة في العديد من المجالات الصناعية، وهي تتركز بالدرجة الأولى في الصناعات الغذائية بنسبة 38% ما يعادل "19 مؤسسة"، يليها قطاع نشاطات الكيمياء والمطاط والبلاستيك في المرتبة الثانية بنسبة 32% وعددها "16 مؤسسة"، ثم يأتي قطاع البناء السيراميك والزجاج في المرتبة الثالثة بنسبة 12% في حين تراوحت النسبة من 2% إلى 6% في باقي قطاعات النشاط.

جدول رقم (2): توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني			
النسبة المئوية	التكرارات		
32%	16	SPA	الشكل القانوني للمؤسسة
60%	30	SARL	
8%	4	GROUPE	
100%	50	المجموع	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss25

يتضح من بيانات الجدول أعلاه رقم (02) أن أغلب مؤسسات الدراسة هي مؤسسات ذات مسؤولية محدودة "SARL" بنسبة 60% أي "30 مؤسسة"، في حين بلغ عدد المؤسسات ذات الأسهم "SPA" 16 مؤسسة بنسبة قدرت بـ 32%، ومثلت المجمعات الصناعية "GROUPE" نسبة 8% بأربعة مؤسسات.

جدول رقم (3): توزيع المؤسسات حسب نوع المؤسسة			
النسبة المئوية	التكرارات		
24%	12	عامة	نوع المؤسسة
76%	38	خاصة	
100%	50	المجموع	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss25

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن النسبة الغالبة للمؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص حيث بلغ عددها 38 مؤسسة بنسبة تقدر بـ 76%، فيما بلغ عدد المؤسسات العامة 12 مؤسسة أي بنسبة 24%، وهذه النسب تبدو منطقية جداً نتيجة لتبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق ودخول مرحلة جديدة تختلف اختلافاً جذرياً عما سبقها واعتمادها على الخصخصة كوسيلة لإرساء آليات اقتصاد السوق.

جدول رقم (4): توزيع المؤسسات حسب حجم المؤسسة			
النسبة المئوية	التكرارات		
12%	6	مؤسسة صغيرة	حجم المؤسسة
46%	23	مؤسسة متوسطة	
42%	21	مؤسسة كبيرة	
100%	50	المجموع	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss25

يفيد الجدول أعلاه رقم (04) أن نسبة المؤسسات الصغيرة "التي يتراوح عدد عملها من 10 الى 49 عامل" ضعيفة حيث بلغت نسبتها 12% و عددها " 6 مؤسسات"، بينما احتلت المؤسسات الكبيرة المرتبة الثانية بـ 23 مؤسسة ما يعادلها كنسبة 42%، أما المؤسسات المتوسطة جاءت أولاً بنسبة 46% بـ 23 مؤسسة. ونلاحظ أن أكثر من نصف العينة تعتبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وهذا راجع الى الاهتمام الكبير التي تحظى به من طرف العديد من الدول بشكل عام والجزائر بشكل خاص، حيث أن الاتجاه الجديد الذي تبنته الجزائر في تنمية اقتصادها يتحقق بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لدورها البالغ الأهمية في تنمية القطاع الصناعي والاقتصادي بشكل عام، على غرار مساهمتها الكبيرة في التقليل من البطالة وزيادة القيمة المضافة الاقتصادية.

جدول رقم (5): توزيع المؤسسات حسب امتلاك قسم للتنمية المستدامة			
النسبة المئوية	التكرارات		
90%	45	لا تمتلك قسم خاص بالتنمية المستدامة	امتلاك قسم للتنمية المستدامة
10%	5	تمتلك قسم خاص بالتنمية المستدامة	
100%	50	المجموع	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss25

يتضح لنا من خلال بيانات الجدول رقم (05) أن غالبية المؤسسات محل الدراسة لا تمتلك قسم خاص بالتنمية المستدامة حيث بلغ عددها 45 مؤسسة أي بنسبة 90%، في حين أنه جاءت نسبة 10% لتعبر عن العدد الضئيل من المؤسسات التي تمتلك قسم خاص بالتنمية المستدامة أي 5 مؤسسات فقط، وهذا راجع الى اختلاف سلوك المؤسسات في مجال الاستدامة على نطاق واسع من سلوك الرفض أو التجنب، والمحاشاة الى الاستراتيجيات الاستباقية أو استراتيجيات التشويش مروراً بسلوكيات التكامل الجزئي، الى جانب أن الكثير من المؤسسات لديها الكثير من الشكوك وعدم اليقين بشأن ربحية هذه الأساليب، وربما هي بصدد البحث عن جواب لسؤال مهم جداً وهو لماذا عليها أن تتخذ قرار الالتزام بكامل ارادتها؟

جدول رقم (6): توزيع المؤسسات حسب تصدير المؤسسة لمنتجاتها			
النسبة المئوية	التكرارات		
74%	37	نعم تصدر منتجاتها للخارج	التصدير
26%	13	لا تصدر منتجاتها الى الخارج	
100%	50	المجموع	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss25

يوضح هذا الجدول رقم (06) أن المؤسسات محل الدراسة التي تقوم بتصدير منتجاتها الى الخارج عددها يفوق تلك التي لا تقوم بتصدير منتجاتها، حيث بلغ عدد المؤسسات المصدرة 37 مؤسسة ما يقابله كنسبة 74%، في حين بلغ عدد المؤسسات الغير مصدرة 13 مؤسسة بنسبة 26%، ومن المهم الوقوف عند هذه النتيجة التي تؤكد أن هناك آفاق واعدة للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، بالرغم من أنه لا يمكن الجزم أن هناك تطورا إيجابيا ملموسا بعد تطبيق سياسة ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات، وربما ليست متأنية من شريحة واسعة من المنتجات الصناعية، وربما لا تحتوي على منتجات ذات قيمة مضافة عالية، ولكن يبدو واضحا أن الجهود التي تبنتها الدولة لترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات من خلال منح المتعاملين الاقتصاديين دفعا قويا نحو التوجه للأسواق الخارجية وتمكينهم من معرفة المستجدات الحديثة في مجال التجارة الدولية، ضمن الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة والتي كانت من بينها ترقية الصادرات، للمكانة التي تحتلها هذه الأخيرة داخل الاقتصاد باعتبارها الوسيلة التي يمكن بموجبها للدول تصريف فوائض انتاجها المحلي وتوفير النقد الأجنبي، إضافة الى دعم سعر الصرف والتخفيف من أعباء المديونية الخارجية.

جدول رقم (7): تبني أبعاد الاستدامة حسب نوع المؤسسة					
القرار	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
غير دال " لا توجد فروق"	0.15	1.46	0.72	2.57	عامة
			0.83	2.18	خاصة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss25

نلاحظ من خلال هذا الجدول رقم (07) أن قيمة المتوسط الحسابي لتبني أبعاد الاستدامة للمؤسسات العامة يقدر بـ (2.57) بانحراف مقداري يقدر بـ (0.72)، وهو قريب من المتوسط الحسابي للمؤسسات الخاصة والذي يقدر بـ (2.18) بانحراف معياري قدره (0.83)، هذا ما يعني أن تبني أبعاد الاستدامة في كلا طبيعة ملكية المؤسسة متقارب، وما يؤكد ذلك قيمة "ت" المحسوبة المقدر بـ (1.46) وهي غير دالة عند درجات الحرية (48) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.15)، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تبني أبعاد الاستدامة حسب طبيعة ملكية المؤسسة، ويعود ذلك الى أن مسعى الاستدامة ارادي من الناحية النظرية، فالمؤسسات لها إمكانية القيام بهذا الخيار الاستراتيجي، لكنها ليست مرغمة على القيام به من الناحية القانونية، ونذكر بأن الاستدامة كمسعى ارادي يخص كل أنواع المنظمات، الدولة، الجمعيات، الجماعات، وكذلك المؤسسات مهما كانت ملكيتها عامة أم خاصة.

جدول رقم (8): تبني أبعاد الاستدامة حسب حجم المؤسسة						
القرار	مستوى الدلالة	قيمة "ف"	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
دال "توجد فروق"	0.000	32,762	9,583	2	19,165	بين المجموعات
			0,292	47	13,747	داخل المجموعات
				49	32,912	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss25

يبين هذا الجدول رقم (08) أن قيمة "ف" لتبني أبعاد الاستدامة حسب حجم المؤسسة تقدر بـ (32.762) وهي دالة عند درجات الحرية داخل المجموعات (47) وبين المجموعات (2) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تبني أبعاد الاستدامة حسب حجم المؤسسة، والذي يعني أن تبني أبعاد الاستدامة يختلف حسب حجم المؤسسة ولمعرفة مصدر هذه الفروق نعرض الجدول التالي:

جدول رقم (9): اختبار بون فروني لتوضيح اتجاه فروق تبني أبعاد الاستدامة حسب حجم المؤسسة			
مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة	مؤسسة كبيرة	
مؤسسة صغيرة	-0,19683	-1,40445*	
مؤسسة متوسطة	0,19683	-1,20762*	
مؤسسة كبيرة	1,40445*	1,20762*	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss25

يتضح من خلال هذا الجدول رقم (9) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تبني أبعاد الاستدامة حسب حجم المؤسسة بين المؤسسات الكبيرة وكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح المؤسسات الكبيرة، في حين أنه لا توجد فروق في تبني أبعاد الاستدامة بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة، ويعود ذلك الى كون المؤسسات الكبيرة تسعى أن تظهر في صورة مثالية باختيارها لمسعى الاستدامة، بحيث تقوم بحث مورديها، وشركائها في هذا الميدان، كما أن المؤسسات الكبيرة غالباً ما لا تستطيع أن تخفي مسؤوليتها أو تتجاهلها لأن هذا سيعرضها الى خطر سحب سلطتها أو مشروعيتها نشاطها من طرف المجتمع.

جدول رقم (10): تبني أبعاد الاستدامة حسب تاريخ بداية النشاط						
القرار	مستوى الدلالة	قيمة "ف"	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
غير دال "لا توجد فروق"	0,479	0,748	0,507	2	1.015	بين المجموعات
			0,679	47	31.897	داخل المجموعات
				49	32.912	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss25

يوضح لنا الجدول رقم (10) أعلاه أن قيمة "ف" لتبني أبعاد الاستدامة حسب تاريخ بداية نشاط المؤسسة تقدر بـ (0.748) وهي دالة عند درجات الحرية داخل المجموعات (47) وبين المجموعات (2) بمستوى دلالة قدره (0.479)، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تبني أبعاد الاستدامة حسب تاريخ بداية نشاط المؤسسة، وما يؤكد هذه النتيجة الجدول التالي:

جدول رقم (11): اختبار بون فروني لتوضيح اتجاه فروق تبني أبعاد الاستدامة حسب تاريخ بداية النشاط			
أقل من 10 سنوات	من 10 إلى 19 سنة	20 سنة فأكثر	
أقل من 10 سنوات	-0.00594	-0.28998	
من 10 إلى 19 سنة	0.00594	-0.28404	
20 سنة فأكثر	0.28404	0.28998	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss25

يتضح لنا من خلال هذا الجدول رقم (11) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تبني أبعاد الاستدامة بين المؤسسات التي يفوق تواجدها في السوق 20 سنة، وتلك التي يتراوح تواجدها في السوق بين 10-19 سنة، أو تلك التي أنشأت منذ أقل من 10 سنوات، وهذا يعود الى أن جميع المؤسسات مهما كان تاريخ تواجدها في السوق إلا أنها معنية بسبب مختلف التحديات التي تواجهها خلال مزاولتها لنشاطها، في شكل المنافسة، صورتها وسمعتها، ادارتها للمخاطر، واستغلالها للفرص وتجنبها للتهديدات.

جدول رقم (12): تبني أبعاد الاستدامة حسب الشكل القانوني للمؤسسة						
القرار	مستوى الدلالة	قيمة "ف"	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
دال "توجد فروق"	0,000	10,949	5,230	2	10,460	بين المجموعات
			0,478	47	22,452	داخل المجموعات
				49	32,912	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss/25

يبين هذا الجدول رقم (12) أن قيمة "ف" لتبني أبعاد الاستدامة حسب الشكل القانوني للمؤسسة تقدر بـ (10.949) وهي دالة عند درجات الحرية داخل المجموعات (47) وبين المجموعات (2) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تبني أبعاد الاستدامة حسب الشكل القانوني للمؤسسة، ولمعرفة مصدر هذه الفروق نعرض الجدول التالي:

جدول رقم (13): اختبار بون فروني لتوضيح اتجاه فروق تبني أبعاد الاستدامة حسب الشكل القانوني للمؤسسة			
GROUPE	SPA	SARL	
-1,42280*	-0,71941*		SARL
-0,70339		0,71941*	SPA
	0,70339	1,42280*	GROUPE

**المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss25**

يتضح من خلال هذا الجدول رقم (13) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تبني أبعاد الاستدامة حسب الشكل القانوني للمؤسسة بين المجمعات "GROUPE"، والمؤسسات ذات الأسهم "SPA" لصالحهم على حساب المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة "SARL"، في حين أنه لا توجد فروق بين المجمعات "GROUPE" والمؤسسات ذات الأسهم "SPA"، ويعود ذلك لكون المجمعات والمؤسسات ذات الأسهم هي مؤسسات كبيرة والتي تبحث عن المحافظة على مكانتها في السوق وعلى صورتها وسمعتها.

جدول رقم (14): تبني أبعاد الاستدامة حسب نشاط التصدير					
القرار	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
" دال " توجد فروق "	0,00	0.86	0.46	3,17	تصدر
			0.76	1,95	لا تصدر

**المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss25**

نلاحظ من خلال هذا الجدول رقم (14) أن قيمة المتوسط الحسابي لتبني أبعاد الاستدامة للمؤسسات التي تقوم بتصدير منتجاتها يقدر بـ (3.17) بانحراف مقداري يقدر بـ (0.46)، وهو بعيد جدا من المتوسط الحسابي للمؤسسات التي لا تقوم بتصدير منتجاتها والذي يقدر بـ (1.95) بانحراف معياري قدره (0.67)، وما يؤكد ذلك قيمة "ت" المحسوبة المقدر بـ (6.08) وهي دالة عند درجات الحرية (48) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، مما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تبني أبعاد الاستدامة بين المؤسسات التي تقوم بنشاط التصدير وتلك التي لا تقوم بتصدير منتجاتها، ويعود ذلك الى أنه بات من أهم شروط دخول الأسواق الأجنبية الالتزام بممارسة الإدارة الجيدة حيث أصبحت الإدارة البيئية السليمة مرادف لإدارة الأعمال الجيدة، فمنع وتقليل النفايات والانبعاثات الغازية والتصريفات واستخدام مواد كيميائية أقل سمية، وتحسين كفاءة الطاقة نهج وقائي يسمى الإنتاج النظيف، ناهيك أن اللوائح الحكومية المتغيرة وتفضيلات العملاء، وقرارات المستثمرين على مستوى العالم تميل الآن بشكل أكبر للمؤسسات المصدرة أو التي ترغب في التصدير، والتي تضع الاستدامة ضمن ممارسة أعمالها.

جدول رقم (15): تبني أبعاد الاستدامة حسب امتلاك قسم للتنمية المستدامة					
القرار	مستوى الدلالة	قيمة "ت" المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
دال " توجد فروق"	0.01	2.64	0.88	3.14	تمتلك قسم خاص بالتنمية المستدامة
			0.76	2.17	لا تمتلك قسم خاص بالتنمية المستدامة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss25

نلاحظ من خلال هذا الجدول رقم (15) أن قيمة المتوسط الحسابي لتبني أبعاد الاستدامة للمؤسسات التي تمتلك قسم خاص بالتنمية المستدامة يقدر بـ (3.14) بانحراف مقداري يقدر بـ (0.88)، وهو بعيد من المتوسط الحسابي للمؤسسات التي لا تمتلك قسم خاص بالتنمية المستدامة والذي يقدر بـ (2.17) بانحراف معياري قدره (0.76)، وما يؤكد ذلك قيمة "ت" المحسوبة المقدر بـ (2.64) وهي دالة عند درجات الحرية (48) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.01)، مما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تبني أبعاد الاستدامة بين المؤسسات التي تمتلك قسم خاص بالتنمية المستدامة وتلك التي لا تمتلك قسم خاص بالتنمية المستدامة، ويعود ذلك إلى أن المؤسسات التي تمتلك قسم خاص بالتنمية المستدامة هي مؤسسات تعطي الاستدامة مكانة خاصة وتتبنى نموذج مختلف جذريا عن النموذج التقليدي، وغالبا هي مؤسسات لديها قناعة تامة بأن الاندماج في الاستدامة سيسمح لها على المدى المتوسط والطويل بتحقيق أداء اقتصادي ومالي أفضل، وتحقيق كفاءة أفضل وإدارة لمخاطر وتحسين صورة ومكانة المؤسسة، وخلق الثقة وبناء علاقات طويلة الأمد مع الأطراف أصحاب المصلحة، زد على ذلك خلق ميزة تنافسية لها تمكنها من التميز مقارنة بمنافسيها، حيث تمكنها من تحديد سريع للاتجاهات الناشئة وفرص التنمية خاصة تلك التي تكون بيئتها الاقتصادية والاجتماعية سريعة التغير.

### خاتمة:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على عينة من المؤسسات بولاية سطيف توصلنا إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- لا يوجد تباين في تبني أبعاد الاستدامة في المؤسسات الصناعية بولاية سطيف يعزى إلى طبيعة ملكية المؤسسة، حيث أن الاستدامة كمسعى إرادي يخص كل أنواع المنظمات، الدولة، الجمعيات، وكذلك المؤسسات مهما كانت طبيعة ملكيتها عامة أو خاصة؛
- يوجد تباين في تبني أبعاد الاستدامة في المؤسسات الصناعية بولاية سطيف يعزى إلى حجم المؤسسة، حيث أن المؤسسات الكبيرة غالبا ما تسعى إلى الظهور في صورة مثالية، كما أنها لا تستطيع أن تخفي أو أن تتجاهل مسؤولياتها لأن هذا سيعرضها إلى خطر سحب سلطتها أو مشروعيتها نشاطها من طرف المجتمع، وكذلك سييسئ حتما إلى صورتها ويشوه سمعتها؛
- لا يوجد تباين في تبني أبعاد الاستدامة في المؤسسات الصناعية بولاية سطيف يعزى إلى تاريخ نشاطها، وهذا يعني أن عمر تواجد المؤسسة في

السوق لا يشفع لها، فهناك العديد من التحديات المفروضة عليها ويجب التعامل معها؛

- يوجد تباين في تبني أبعاد الاستدامة في المؤسسات الصناعية بولاية سطيف يعزى الى شكلها القانوني، حيث أن المجمعات والمؤسسات ذات الأسهم هي مؤسسات كبيرة تسعى للحفاظ على مكانتها في السوق، وعلى صورتها وسمعتها كما أنها ملزمة ولو بشكل ضمني نتيجة إلى وزنها في السوق أن تكون مثال وقدوة لباقي المؤسسات؛
- يوجد تباين في تبني أبعاد الاستدامة في المؤسسات الصناعية بولاية سطيف يعزى الى قيامها بنشاط التصدير، فاللوائح الحكومية، وتفضيلات العملاء وقرارات المستثمرين ودعم المجتمع المدني تميل الآن بشكل أكبر للمؤسسات المصدرة، أو التي ترغب في التصدير والتي تضع الاستدامة ضمن ممارسة أعمالها؛
- يوجد تباين في تبني أبعاد الاستدامة في المؤسسات الصناعية بولاية سطيف يعزى الى امتلاكها لقسم خاص بالتنمية المستدامة، فغالبا ما تسعى المؤسسات التي تمتلك قسم خاص بالتنمية المستدامة الى دمج الاستدامة في كل جانب من جوانب نشاطها "التصنيع، البحث والتطوير، التسويق... الخ"، وتعريف نفسها في السوق باعتبار أنها مؤسسة تدعم الاستدامة وتلتزم بها على عكس المؤسسات الأخرى التي لا تلتزم بالاستدامة أو التي تهدف فقط للمشاركة في مبادرات هامشية؛

وعلى ضوء النتائج التي تحصلنا عليها، فإن أهم التوصيات التي نقدمها هي كالتالي:

- الاعتراف والتأكيد على دور المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والصناعية بشكل خاص، في تحقيق الاستدامة، فقد أصبح من الضروري تجاوز بعض الاختلافات الثقافية، لأن الاستدامة التي يقصى فاعليها الاقتصاديين لن تحمل منها إلا الاسم؛
  - حث المؤسسات بغض النظر عن حجمها أو نوعها أو مجال نشاطها على الالتزام بمسعى الاستدامة؛
  - إعادة تحديد استراتيجية المؤسسات لإدماج نماذج للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل الأقسام "التسويق، الشراء، تصميم المنتج... الخ"؛
  - تطوير مؤشرات تنمية مستدامة بعد استشارة الأطراف الشريكة لاستعمالها في مقارنة الفعاليات البيئية، الاقتصادية والاجتماعية بين القطاعات الصناعية؛
  - تثمين كل مجهودات الدولة في هذا الميدان.
- وفي الأخير نضم صوتنا الى مبادرة Kofi Annan الأمين العام السابق للأمم المتحدة وندعو المؤسسات الى:
- ترقية واحترام القانون الدولي المتعلق بحقوق الانسان في نطاق تأثيرها" نفوذها"؛
  - الغاء كل أشكال العمل الاجباري وعمالة الأطفال وإلغاء التمييز في ميدان العمل والمهنة؛
  - اتخاذ مبادرات لترقية مسؤولية كبيرة في ميدان البيئة وتطبيق مقاربة الاحتياط لمواجهة المشاكل التي تمس البيئة؛
  - المؤسسات مدعوة لمحاربة الفساد بكل أشكاله بما في ذلك الرشوة.

## المراجع

- 1- Swarnapali, R.M.N.C, Corporate Sustainability : A literature review, Journal for Accounting Researchers and Educators (JARE),2017, Vol-1,ISS-1,pp01-16, p03.
- 2- Jesse Dillard, Veronica Dujon, Mary C.King, Understanding the Social Dimention of Sustainability, First published, Routledge, New york, 2009, p45.
- 3- David Crowther, shahla Seifi, The Goals of sustainabile Development : Responsibility and Governance, Springer, Uk, 2018, p06.
- 4- Ibid, p 06.
- 5- Mel Wilson, Corporate sustainability : What is it and Where does it come from ? available on : <https://iveybusinessjournal.com/publication/corporate-sustainability-what-is-it-and-where-does-it-come-from/>
- 6- Karen Delchet, Développement Durable l'intégrer pour réussir : 80 PME face Au SD21000, Afnor, France,2007, p35.
- 7- Mel Wilson, op.cit.
- 8- R.Edwar Freem, David Lrerd, Stockholders and Stakeholders : A New Persrective on Corporate Governance, California Management Review, the regents of the university of california, Vol27n°3, 1983,p89.
- 9- Hugo Alberto Rivera Podriguez, Marleny Natalia Malver Rojas, La Organizcion : Los Stakeholdres y la responsabilidad Social, Universidad del Rosario, Documento de investigacion NO.79, Centro de Estidios de Estidios Empresariales para la Perdurabilidad(CEEP) Linea de investigacion, Estrategia, Colomia,2011, p22.
- 10- David Crowther, shahla Seifi, op.cit, p06.
- 11- Hugo Alberto Rivera Podriguez, Marleny Natalia Malver Rojas, op.cit, p22.
- 12- Mel Wilson, op.cit.
- 13- Mohammed Munif, Corporate Accountability in the contex of sustainability : A Conceptual Framework, Journal of business,10.1108/EMJB-05,2013,p02.
- 14- Mel Wilson, op.cit.
- 15- Malika Tamvada, Corporate social responsibility and Accountability : A New theoretical fondation for regulating CSR, International journal of corporate social responsibility, 2(2020,p05) Available on : <https://jcsr.springeropen.com/articles/10-1186/s40991-019-0045-8>
- 16- Thomas Dyllick, Kai Hockerts, Beyond The Business case for Corporate Sustainability, Business Strategy and the environment Bus-Strat-Env-11,130-141(2002), Published online in Wiley InterScience, p131.
- 17- Thomas Dyllick, Kai Hockerts, op.cit, p131.
- 18- Ivan Montiel, Javier Delgado-Ceballos, Defining and Measuring Corporate Sustainability : Are We there Yet ?, Organization Environment published online 4 April 2014, pp1-27, p11. This Article be found at : <http://oae.sagepub.com/content/early/2014/04/03/1086026614526413>.
- 19- Mike Valente, Theorizing Firm Adoption of Sustainability, First published April13, 2012, p10. Available on : <https://doi-org/10-1177/0170840612443455>.